

دور الأمم المتحدة في بناء السلام / جنوب السودان نموذجاً

م.م. مفاخر إبراهيم داود

كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

تناول

هذا البحث دور الأمم المتحدة في بناء السلام في جنوب السودان بعد الاستقلال، إذ ركز على دور بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) في حماية المدنيين، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية، ودعم العملية السياسية بين الأطراف المتنازعة، كما استعرض البحث برامج الأمم المتحدة لدعم المصالحة الوطنية، وإعادة دمج المقاتلين السابقين، وبناء قدرات المؤسسات الحكومية لتعزيز سيادة القانون. ورغم هذه الجهود، واجهت الأمم المتحدة تحديات كبيرة، مثل استمرار الصراعات العرقية، وضعف البنية التحتية، ونقص التمويل، مما أثر على فاعلية برامجها، ورغم التحديات، تبقى جهود الأمم المتحدة محورا رئيسا لدعم الأمن وبناء السلام في جنوب السودان.

الكلمات المفتاحية: جنوب السودان، دور الأمم المتحدة في السودان، الصراع في جنوب السودان.

Impact of Prison Overcrowding on Reform Process: Field Study

Asst. Inst. Mafaz Ibrahim Dawood

Al-Nahrain University/ College of Political Sciences

This

study addresses the role of United Nations in peacebuilding in post-independence South Sudan, focusing on the role of United Nations Mission in South Sudan (UNMISS) in protecting civilians, facilitating humanitarian access, and supporting the political process among the conflicting parties. The study also reviews UN programs to support national reconciliation, reintegrate former combatants, and build the capacity of government institutions to promote the rule of law. Despite these efforts, the United Nations has faced significant challenges, such as persistent ethnic conflicts, weak infrastructure, and a lack of funding, which have affected the effectiveness of its programs. Despite these challenges, UN efforts remain a key focus for supporting security and peacebuilding in South Sudan.

Keywords: South Sudan, United Nations role in Sudan, conflict in Sudan.

القبول

2025/6/17

الرجاء

2025/6/10

الاستلام

2025/6/4

المقدمة

يعد بناء السلام من أهم أهداف الأمم المتحدة في المناطق، التي تعاني من النزاعات والحروب الأهلية، إذ يمثل جنوب السودان مثلاً حياً على تحديات بناء السلام في الدول الجديدة بعد الصراع، فبعد إعلان استقلال جنوب السودان عام 2011، واجهت الدولة صراعات داخلية أضعفت استقرارها وعرقلت التنمية فيها، مما استدعى تدخل الأمم المتحدة عبر بعثاتها وبرامجها لتحقيق الأمن والاستقرار وحماية المدنيين، وفي هذا البحث، سنتناول دور الأمم المتحدة في بناء السلام في جنوب السودان، وأبرز الوسائل التي استخدمتها لتحقيق ذلك، فضلاً عن التحديات التي واجهتها في تنفيذ مهمتها.

يفترض البحث أن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) تلعب دوراً محورياً في دعم جهود بناء السلام من خلال حماية المدنيين، وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية، ودعم تنفيذ اتفاقيات السلام، إلا أن فاعلية هذا الدور تتأثر بالعديد من التحديات التي تعيق عمل تلك البعثة.

ووفقاً لفرضية البحث؛ تم تقسيمه على ثلاثة مباحث، يتضمن المبحث الأول أسباب الصراع في جنوب السودان، والمبحث الثاني دور بعثة الأمم المتحدة للسلام في جنوب السودان، أما المبحث الثالث فتضمن تحديات الأمم المتحدة في بناء السلام في جنوب السودان.

المحور الأول: الخلفية التاريخية للصراع في جنوب السودان

يرتبط الصراع في جنوب السودان بتاريخ طويل من التهميش السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، خلال الحكم الثنائي الإنكليزي المصري، ثم الحكومات السودانية المتعاقبة بعد الاستقلال عام 1956، إذ شعر أبناء الجنوب بالتهميش والتمييز، ما أدى إلى اندلاع حرب أهلية طويلة مع الشمال، استمرت حتى توقيع اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا عام 2005، التي منحت الجنوب حكماً ذاتياً، ومهدت الطريق لاستفتاء الاستقلال في 2011، وعلى الرغم من الاستقلال، لم تتمكن الدولة الجديدة من بناء مؤسسات سياسية قوية قادرة على إدارة التنوع العرقي والقبلي في البلاد، بل شهدت انقسامات داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان، وتزايد النزاعات المسلحة بين القبائل⁽¹⁾.

أولاً: الصراع على السلطة

يعد الصراع على السلطة من أبرز الأسباب التي أدت إلى اندلاع النزاع المسلح في جنوب السودان، إذ نشب الخلاف بين الرئيس (سلفا كير) المنتمي لقبيلة الدينكا، ونائبه (رياك مشار)

المنتمي لقبيلة النوير في ديسمبر 2013، بعد اتهام كير لمشار بمحاولة انقلاب، ما أدى إلى اندلاع مواجهات مسلحة، تحولت إلى حرب أهلية واسعة النطاق، وأدى غياب المؤسسات السياسية القادرة على إدارة الخلافات السياسية بطرائق سلمية إلى تحول النزاعات السياسية إلى صراع دموي، إذ استغل القادة السياسيون الولاءات القبلية والعرقية لتأجيج النزاع، وكسب الدعم، مما زاد من تعقيد الأزمة⁽²⁾.

ثانياً: الانقسامات العرقية والقبلية

تعد الانقسامات القبلية والعرقية من أبرز العوامل المغذية للصراع، إذ يتكون جنوب السودان من أكثر من 60 مجموعة عرقية، أبرزها الدينكا، والنوير، والشلك، وقد أدى التنافس على النفوذ والمناصب والموارد إلى تصاعد النزاعات القبلية بشكل كبير، كما استخدم السياسيون الانتماءات القبلية كأداة للحشد والتعبئة السياسية، ما حول النزاعات السياسية إلى نزاعات ذات طابع قبلي مسلح، وأدى إلى زيادة أعمال العنف والقتل والتأثر بين القبائل، لا سيما في المناطق الغنية بالنفط، أو الأراضي الزراعية الخصبة⁽³⁾.

ثالثاً: الصراع على الموارد والنفط

يملك جنوب السودان احتياطياً نفطياً كبيراً يشكل المصدر الرئيس للإيرادات، إذ تعتمد الدولة على النفط في أكثر من 98% من ميزانيتها، ومع ذلك يسهم النفط في تأجيج الصراع؛ بسبب التنافس على السيطرة على حقول النفط وعائداته، لا سيما مع وجود معظم الحقول النفطية في المناطق الحدودية المتنازع عليها، مثل ولاية الوحدة، وأعالي النيل، وأدى غياب الشفافية في إدارة الموارد النفطية والفساد المستشري في المؤسسات إلى تعزيز الشعور بالإقصاء والتهميش لدى بعض المجموعات القبلية ما أسهم في زيادة الصراع الداخلي⁽⁴⁾.

رابعاً: التدخلات الإقليمية والدولية

أسهمت التدخلات الإقليمية والدولية في استمرار الأزمة في جنوب السودان، إذ تدخلت دول مثل أوغندا، والسودان، وإثيوبيا، بصورة مباشرة أو غير مباشرة لدعم أطراف معينة بهدف حماية مصالحها في المنطقة، ما ساعد على إطالة أمد الصراع، وكما أسهم اعتماد الحكومة والمعارضة على الدعم العسكري والمالي الخارجي في إضعاف فرص الحلول السلمية الداخلية، رغم جهود الوساطة التي قادتها منظمة الإيغاد، والاتحاد الإفريقي، والأمم المتحدة⁽⁵⁾.

خامساً: ضعف مؤسسات الدولة وقتل بناء النظام السياسي

بعد الاستقلال عام 2011، واجه جنوب السودان ضعفا كبيرا في بناء مؤسسات الدولة مثل البرلمان، والقضاء، والأجهزة الأمنية، واعتمد النظام على الشخصيات العسكرية، والزعامات القبلية من دون بناء مؤسسات مدنية قوية قادرة على إدارة شؤون الدولة⁽⁶⁾، ويمكن تشخيص ضعف مؤسسات الدولة وفشل بناء النظام السياسي لأسباب عدة، أبرزها:

1. لم توضع آليات واضحة للمساءلة والحوكمة، مما أدى إلى انتشار الفساد المالي والإداري.
2. غابت سياسات واضحة لتقاسم السلطة بين الأقاليم والسلطة المركزية.
3. اعتمدت الحكومة على القوة العسكرية لضبط الأمن بدلاً من الحوار المجتمعي، ما أسهم في زيادة الاحتقان.

سادساً: الفقر وانعدام التنمية والخدمات

يعاني جنوب السودان من أزمة اقتصادية وإنسانية خانقة، تعد من بين الأشد عالمياً، حيث تشير الإحصائيات الدولية إلى أن أكثر من 80% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، أي بأقل من دولارين أمريكيين في اليوم، ويعد هذا المعدل من أعلى معدلات الفقر في العالم، ويعكس فشلاً واضحاً في استثمار الموارد الطبيعية الهائلة التي تتركز بها البلاد، وعلى رأسها النفط والأراضي الزراعية الخصبة، فعلى الرغم من أن جنوب السودان يمتلك احتياطات نفطية تمثل المصدر الرئيس للدخل القومي، إلا أن العائدات النفطية لم تترجم إلى تحسين في الخدمات الأساسية أو البنية التحتية، ويرجع ذلك إلى جملة من العوامل، أبرزها الحروب المتكررة، والفساد المؤسسي، وسوء إدارة الموارد، وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى انهيار شبه تام في القطاعات الحيوية مثل التعليم، والرعاية الصحية، والنقل، فالدولة لم تتجحّ في بناء منظومة تعليمية فعالة، إذ إن نسبة الالتحاق بالمدارس من أدنى النسب في إفريقيا، فضلاً عن تدهور خدمات الصحة العامة التي باتت عاجزة عن مواجهة الأوبئة، وسوء التغذية، خاصة في المناطق الريفية، وفي هذا السياق، تزايدت معدلات البطالة، خصوصاً بين الشباب، ما أدى إلى حالة عامة من الإحباط وانعدام الأفاق، وفتح الباب واسعاً أمام تجنيد الفئات المهمشة في الميليشيات المسلحة، سواء لأسباب اقتصادية أو انتقامية أو ذات طابع

إثني، كما إن هذا الواقع يعكس إخفاق الدولة في أداء وظائفها التنموية والاجتماعية، ويهدد بشكل مباشر مسار الاستقرار والسلام المجتمعي⁽⁷⁾.

تمثل التنمية الريفية في جنوب السودان أحد أبرز التحديات الاستراتيجية التي فشلت الحكومات المتعاقبة في معالجتها بجدية، رغم أنها تعد العمود الفقري لأي عملية تنموية مستدامة، فالإقتصاد الجنوبي يعتمد بشكل كبير على النشاط الزراعي والرعي، إلا أن ضعف الاستثمارات في البنية التحتية الريفية، مثل شبكات الري والطرق الزراعية والأسواق المحلية، أدى إلى تراجع حاد في الإنتاجية، وانعدام الأمن الغذائي في أغلب المناطق، كما إن غياب السياسات التخطيطية المتكاملة لتنمية الأرياف، وضعف المؤسسات المحلية، أسهما في تعزيز التهميش الاجتماعي والاقتصادي، لا سيما بين المجموعات الرعوية، التي تعتمد على تنقل الماشية في بيئات متغيرة من حيث المناخ والموارد، هذا الوضع أدى إلى اندلاع صراعات موسمية متكررة على الموارد الطبيعية، خاصة المراعي والمياه، التي أصبحت نادرة خلال فترات الجفاف الطويلة، وغالبا ما تتخذ هذه النزاعات طابعا إثنيا أو قبليا، إذ توظف الهويات التقليدية كوسيلة للتعبئة والصراع، ونتيجة لضعف الدولة، وغياب سيادة القانون في المناطق الريفية؛ تتكرر الهجمات الانتقامية والاشتباكات المسلحة بين المجتمعات المحلية، ما يغذي دوامة العنف المستمر.

ومن الجدير بالذكر، أن العديد من هذه الصراعات المحلية تستغل من الفاعلين السياسيين والعسكريين لتعزيز نفوذهم أو تقويض خصومهم، مما يربط النزاع المحلي بالاستقطاب السياسي على المستوى الوطني، لذلك؛ فإن تجاهل التنمية الريفية لا يهدد فقط الأمن الغذائي والاقتصادي، بل يسهم بشكل مباشر في زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي، ويعيق أي مسار حقيقي نحو بناء السلام المستدام في البلاد⁽⁸⁾.

سابعا: النزاعات على الأرض والمراعي والمياه

يعد الصراع على ملكية الأرض والمراعي ومصادر المياه من الأسباب المتجددة للنزاعات الداخلية⁽⁹⁾:

1. يعتمد معظم سكان جنوب السودان على الرعي والزراعة، ما يجعلهم عرضة للصراع بسبب التغيرات المناخية والجفاف.

2. تؤدي الهجرات الموسمية للرعاة إلى التداخل مع الأراضي الزراعية لقبائل أخرى، مما يسبب صدامات متكررة.

3. غياب نظام واضح لحل النزاعات حول الأرض أسهم في تفاقم النزاعات وتحولها إلى أعمال عنف مسلح.

ثامناً: انتشار السلاح وغياب السيطرة عليه

بعد عقود من الحرب مع السودان، امتلأت جنوب السودان بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، إذ⁽¹⁰⁾:

1. تقدر منظمات دولية أن هناك ملايين الأسلحة بيد المدنيين والمليشيات.

2. غياب سياسات نزع السلاح أعطى فرصة للجماعات المسلحة للتحرك بحرية.

3. الانتشار الواسع للسلاح سهل تحول النزاعات المحلية إلى نزاعات مسلحة بسرعة.

المحور الثاني: بعثة الأمم المتحدة للسلام في جنوب السودان

في أعقاب استقلال السودان عام 2-11 تركزت النزاعات بينها وبين جنوب السودان على المناطق الحدودية ذات الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية الغنية بالنفط، وفي هذا السياق برز دور الأمم المتحدة التي لعبت دور الوسيط بين السودان وجنوب السودان عبر مفاوضات السلام التي قامت بها منظمة الإيغاد (IGAD)، وأسهمت في تسهيلات العديد من الاتفاقيات مثل اتفاق التعاون عام 2012 الذي حدد القضايا المتعلقة بالحدود والنفط، ونشرت الأمم المتحدة قوات حفظ السلام في المناطق الأكثر ضرراً خاصة في أبيي لمنع وقوع المزيد من الصراعات، كما أسهمت الأمم المتحدة في دعم آليات مراقبة الحدود لتخفيف التوترات، ومنع الاشتباكات بين الجيوش، فضلاً عن قيام الأمم المتحدة في توقيع اتفاق إطلاق النار الذي شهدته جنوب السودان، الذي تحول إلى حرب أهلية بين الرئيس سلفاكير، ونائبه ريك مشار، وبدأت جهود الأمم المتحدة بشكل مكثف، وقد أسفرت عن توقيع هذا الاتفاق عام 2014 رغم حدوث خروقات متعددة، واستمرت البعثة في تقديم الدعم الفني واللوجستي لعمليات الوساطة مع التركيز على تشجيع الحوار الوطني، وإشراك الأطراف جميعاً بما في ذلك ممثلو المجتمع المدني⁽¹¹⁾.

وفي عام 2015 لعبت البعثة دورا مهما في دعم توقيع اتفاق السلام بين الأطراف المتنازعة المعروف بـ (اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان) الذي نص على تشكيل حكومة انتقالية، ووقف إطلاق النار، ولكن تعثر تنفيذ الاتفاق في البداية، واندلعت موجات جديدة من العنف في عام

2016 وأوصت البعثة العمل مع الإيغاد وشركاء دوليين لتعزيز الحوار، ومن أبرز إنجازات هذه الجهود توقيع (اتفاقية إحياء اتفاق السلام) عام 2018 التي تضمنت التزاما بتشكيل حكومة وطنية انتقالية شاملة، وبذلك أسهمت البعثة في توفير مساحة للحوار المستدام إلى جانب مراقبة تنفيذ هذه الاتفاقيات، وضمان إشراك المرأة والمجتمع المدني في العملية السياسية، كما إن دعم الأمم المتحدة للإيغاد عزز من فرص التوصل إلى حلول سلمية للصراع في جنوب السودان، وأكد التزام المجتمع الدولي بدعم استقرار البلاد عبر مسارات دبلوماسية بناءة⁽¹²⁾.

وفي المدة من 2018 إلى 2021 كانت أولوية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تنفيذ بنود اتفاقيات السلام، إذ عدت الأمم المتحدة من خلال بعثتها، أن تنفيذ اتفاقيات السلام يمثل الانتقال الحقيقي لجنوب السودان من حالة الصراع إلى حالة السلام.

أولاً: دور الأمم المتحدة في دعم الاستقرار السياسي في جنوب السودان

عقب الانفصال نجحت الأمم المتحدة في توقيع اتفاق عام 2011 لإنشاء سلطة إدارية مشتركة في منطقة أبيي بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، وذلك بسبب المطالب المتضاربة بشأن ملكية الأراضي ووجود احتياطات نفطية، كما تضمن الاتفاق ترتيبات أمنية تشمل انسحاب القوات المسلحة، ونشر قوة أمنية تابعة للأمم المتحدة، ولتعزيز الاستقرار السياسي بين البلدين؛ عملت الأمم المتحدة مع الاتحاد الإفريقي لتسهيل الحوار بين حكومتي السودان وجنوب السودان، ودعمت إنشاء منطقة أبيي والمجلس التشريعي المحلي لضمان إدارة مشتركة للمنطقة في عام 2011 كما دعمت تنفيذ اتفاق 20 يوليو 2011 بشأن إدارة أبيي وترتيباتها الأمنية⁽¹³⁾.

وفي عام 2012 قدمت الأمم المتحدة دعماً للحكومة السودانية في بناء المؤسسات الوطنية، وتعزيز سيادة القانون، كما دعمت إنشاء المفوضيات مثل مفوضية محاربة الفساد والمفوضية الوطنية لمراجعة الدستور، كما شاركت الأمم المتحدة في إنشاء لجان مثل لجنة الرقابة المشتركة والآلية المشتركة لرصد الحدود، أما في عام 2015 فقد أرسلت الأمم المتحدة فريقاً من الخبراء الدوليين إلى جنوب السودان، إذ كلف هؤلاء الخبراء لتقييم الوضع السياسي والإنساني، ودعم تنفيذ اتفاقيات السلام، ساعدت هذه الجهود بالضغط على الأطراف المتنازعة مما أدى إلى جلوسهم على طاولة المفاوضات وتوقيع اتفاقية السلام عام 2018 وقدمت الأمم المتحدة تسهيلات لوجيستية مثل توفير أماكن

الاجتماعات وتيسير التواصل بين الأطراف، وضمنت مشاركة القوة الإقليمية مثل كينيا، وأوغندا، والقوة الدولية الكبرى لتعزيز الضغط على الأطراف للوصول إلى تسوية⁽¹⁴⁾.

وفي عام 2018 قامت بعثة الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الإيغاد في أفريقيا بتنشيط اتفاقية السلام، التي تضمنت بنوداً محورية منها تشكيل حكومة انتقالية شاملة برئاسة الرئيس سلفاكير، ونائبه الأول ريك نشار، واعتمدت نظام حكم فيدرالي يعزز نقل السلطات إلى المستويات المحلية، كما نصت الاتفاقية على توزيع عادي للتمثيل السياسي بالحكومة والجمعية الوطنية مع الالتزام بإجراء انتخابات ديمقراطية بعد مدة انتقالية مدتها 36 شهراً، وأيضاً ركزت الأمم المتحدة على بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة من خلال تنظيم جلسات مغلقة بمشاركة النساء والشباب ومكونات المجتمع المختلفة، كما عملت على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع مثل التهميش السياسي، والانقسامات العرقية⁽¹⁵⁾.

أما في عام 2019 فقد أسهمت الأمم المتحدة في جنوب السودان في دعم عملية السلام من خلال جهود الوساطة بين الحكومة والحركات المسلحة ولجنة السلام الوطنية من أجل تحقيق سلام عادل، كما دعمت تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية عام 2020، إذ أنشأت فرقة عمل للأشراف على العدالة الانتقالية، كما أسهمت البعثة في إعادة تشكيل المؤسسات السياسية مثل إعادة تشكيل الهيئة التشريعية الوطنية التي تشمل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي ومجلس الولايات، فضلاً عن الانتهاء من تشكيل المؤسسات الحكومية على صعيد الولايات والصعيد المحلي، وفي عام 2021 بدأت البعثة في تعزيز العمليات التشريعية والقضائية، وأحرزت تقدماً في إصلاح القضاء من خلال إنشاء لجنة مخصصة لإصلاح القضاء، كما أسهمت البعثة في إصلاح المؤسسات المالية مثل مصرف جنوب السودان ووزارة المالية والتخطيط ولجنة مكافحة الفساد وديوان المراجعة القومي، وإنشاء آلية إشراف رفيعة المستوى تتسم بالكفاءة لمراقبة تحصيل الإيرادات والميزانية من خلال نشر تقرير سنوي يتضمن الأنشطة المالية جميعاً التي تقوم بها الحكومة⁽¹⁶⁾.

ثانياً: دور الأمم المتحدة في دعم القطاع الأمني في جنوب السودان

تضمنت البعثة لتعزيز القطاع الأمني:

1. تنفيذ اتفاقية السلام المنشطة عام 2018: ركزت الأمم المتحدة على دعم الحكومة لتوحيد القوات المسلحة كجزء من بنود الاتفاق لتعزيز القطاع الأمني.

2. **العقوبات وحظر الأسلحة:** فرض مجلس الأمن في قراره رقم 2206 عام 2015 عقوبات على الأفراد المشاركة في النزاع، كما فرض حظراً عاماً على توريد الأسلحة بموجب القرار 2428 عام 2018 وتم تجديد هذا الحظر حتى عام 2021 وأوصى المجلس الدول الأعضاء عند الكشف عن أصناف محظورة تباع أو تنتقل إلى جنوب السودان يتم حجزها⁽¹⁷⁾.
3. **حماية المدنيين:** نظمت بعثة الأمم المتحدة 42 نشاطاً لحماية المدنيين، شملت حلقات عمل وحوارات بين القبائل لحل النزاعات القبلية، وتحقيق المصالحة مع تعزيز دور النساء والشباب في عملية بناء السلام، وعملت البعثة على دعم الحوار بين زعماء القبائل مثل قبيلة الدين كابور، والولونوير، والمورلي، كما عملت البعثة على إقامة دوريات في مناطق العودة لإعادة التوطين، وعملت البعثة أيضاً على إقامة دوريات استباقية لردع العنف لحماية المواطنين، وقامت باتخاذ تدابير للمسائلة والمحاسبة الوطنية وتم احتجاز 21 شخصاً مشتبه بهم في حوادث أمنية ومحاكمة 8 أفراد منهم، والحكم عليهم بالسجن، كما قامت البعثة بتوفير الأمن للمشردين داخلياً في المخيمات وسهلت البعثة التواصل بين المشردين وحكام الولايات لتعزيز الثقة، ودعمت كذلك صياغة اتفاق بشأن التعايش السلمي بين المشردين داخلياً والمجتمعات المضيفة، وقامت البعثة بوضع مشروع قانون الأسرة في جنوب السودان لتعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز دور المرأة⁽¹⁸⁾.

ثالثاً: دور الأمم المتحدة في دعم القطاع الإنساني

عملت البعثة على تقديم المساعدات الغذائية، وقدم الصندوق المركزي للطوارئ في الأمم المتحدة 15 مليون دولار، كما قدم الصندوق الإنساني لجنوب السودان 10 مليون دولار، وفي عام 2019 قدمت الأمم المتحدة مساعدات لأكثر من 4.4 مليون نسمة، وتقديم الرعاية الصحية لأكثر من 1.3 مليون نسمة، وتوفير سبل الحصول على المياه لـ 1.1 مليون نسمة، كما قدمت الأمم المتحدة بالتعاون مع المنظمات الإنسانية بتقديم مساعدات غذائية في المناطق المتضررة في جنوب السودان مثل بيبور وجونقلي وأويل الجنوبية، وعملت البعثة على توفير دوريات لإيصال المساعدات الإنسانية إلى مختلف أنحاء البلاد، كما وفرت الحماية العسكرية لتلك الدوريات مما أتاح وصولها إلى مناطق شديدة الخطورة، وقامت البعثة في وضع برنامج لرصد انتهاكات حقوق الإنسان من خلال إبلاغ

الحكومة والشركاء الدوليين عن الانتهاكات لاتخاذ الإجراءات اللازمة، وقد وثقت البعثة 155 حادثاً بانتهاك حقوق الإنسان من حوادث قتل واختطاف وعنف، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة في حقهم⁽¹⁹⁾.

المحور الثالث: تحديات الأمم المتحدة في بناء السلام في جنوب السودان

منذ حصولها على الاستقلال عام 2011، ظلت جمهورية جنوب السودان تعاني من صراعات داخلية دموية، أبرزها الحرب الأهلية التي اندلعت بدءاً من 2013، مما دفع مجلس الأمن الدولي لتشكيل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) بهدف دعم السلام والاستقرار، لكن جهوده واجهت صعوبات هائلة، وسنستعرض في هذا المحور التحديات الرئيسية التي تحد من فاعلية عملية بناء السلام، وسنتناولها كالاتي⁽²⁰⁾:

أولاً: تحديات النزاع السياسي والقيادة المتنازعة

تعد الأزمات السياسية المتكررة من أبرز العوائق التي تقف في طريق تحقيق السلام المستدام في جنوب السودان، إذ تعاني الدولة من حالة من عدم الاستقرار السياسي المزمن ناتج عن صراعات داخلية بين القيادات المتنافسة، وانعدام رؤية موحدة لعملية بناء الدولة بعد الاستقلال، ينعكس في هشاشة مؤسسات الحكم، وضعف الشرعية السياسية، واستمرار التجاذبات بين المكونات الحاكمة، ما يهدد أي محاولة لإرساء قواعد سلم مجتمعي دائم⁽²¹⁾.

1. تعثر تنفيذ الاتفاقيات السياسية

تمثل اتفاقية السلام المنشطة التي وقعت في سبتمبر 2018 إحدى أبرز المحاولات الإقليمية والدولية لإعادة الاستقرار إلى جنوب السودان، بعد سنوات من الحرب الأهلية المدمرة التي اندلعت في ديسمبر 2013، وقد نصت هذه الاتفاقية على إنشاء حكومة وحدة وطنية انتقالية تضم الأطراف المتحاربة جميعاً، وفي مقدمتهم الرئيس سلفا كير، ونائبه ريك مشار، ورغم ما حملته الاتفاقية من آمال كبيرة بوقف القتال، واستعادة وحدة الدولة؛ فإن مسار تنفيذها واجه عراقيل بنيوية وسياسية متعددة، التأجيل المتكرر للانتخابات الوطنية، التي كان من المفترض أن تجرى في عام 2023، وتم تمديدها إلى عام 2026، يعد مؤشراً على غياب الإرادة السياسية الفعلية لدى الأطراف الموقعة، وقد أسفر هذا التأجيل عن موجات من الإحباط داخل الشارع الجنوبي، وعمق من الفجوة بين الحاكمين والمحكومين، كما إن بعض بنود الاتفاقية، خصوصاً تلك المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني، وتوحيد

القوات، وتهيئة بيئة انتخابية آمنة، لم تنفذ إلا جزئياً أو تم تجاهلها تماماً؛ وبذلك، أصبحت الاتفاقية إطاراً نظرياً أكثر منها أداة فعلية للتغيير، ما يهدد بفشلها التام في حال استمرار هذه المعوقات، كما إن هذا التعثر لا يعكس فقط أزمة ثقة بين الأطراف السياسية، بل يكشف أيضاً عن ضعف البنية المؤسسية للدولة وعجزها عن فرض التزامات قانونية أو مراقبة تنفيذها، وهو ما يعقد من مهمات الجهات الدولية، وفي مقدمتها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS)، التي تسعى لدعم العملية السياسية من دون أن يكون لديها أدوات ملزمة لإجبار الأطراف على الوفاء بتعهداته⁽²²⁾.

2. أزمات القيادة وانعدام الثقة

تعاني القيادة السياسية في جنوب السودان من انقسامات حادة تتغذى على أسس عرقية وتاريخية، إذ تتموضع النخبة الحاكمة ضمن ولاءات قبلية ضيقة، تضعف من قدرتها على تمثيل الدولة ككيان موحد، وقد شكل الصراع بين الرئيس سلفا كير (من قبيلة الدينكا)، ونائبه ريك مشار (من قبيلة النوير)، محورا رئيسا لأزمة القيادة في البلاد، إذ تحول الخلاف السياسي بين الطرفين إلى صراع مسلح أوقع آلاف القتلى وملايين النازحين.

إن إعادة اعتقال ريك مشار في عام 2025 بعد اتهامات بتقويض الأمن القومي، أعادت إلى الأذهان بداية الحرب الأهلية السابقة، وأثارت مخاوف واسعة من انهيار العملية السياسية برمتها، وقد قوبلت هذه الخطوة بإدانات دولية ودعوات من الأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD) للإفراج عنه فوراً، باعتبار أن استمرار احتجاجه يقوض اتفاقية السلام، ويغذي مناخ عدم الثقة بين الشركاء السياسيين، فضلاً عن ذلك، فإن غياب آليات فاعلة للمساءلة والتسوية السياسية جعل من النزاع بين القادة السياسيين أداة لتغذية الصراع، لا وسيلة لحله وبدلاً من تكريس التحول الديمقراطي، كرست النخب السياسية سياسات الإقصاء والمناورة، وهو ما جعل المواطن الجنوبي في موقع المتفرج على نزاعات النخبة، من دون أن يشعر بوجود مشروع وطني جامع⁽²³⁾. في ظل هذا الواقع، تجد بعثة الأمم المتحدة نفسها في موقع حساس ومعقد، فهي مطالبة بالقيام بمهام الوساطة السياسية، والمراقبة الأمنية، ودعم بناء المؤسسات، في وقت تتعامل فيه مع شركاء سياسيين غير متفقين، ولا يملكون إرادة حقيقية لإعادة بناء الدولة، كما إن الخلافات بين القادة تنعكس على الميدان، من خلال تجزئة القوات المسلحة، وتمرد بعض المجموعات المنضوية تحت لواء الحركات السابقة، ما يفاقم من المخاطر الأمنية، ويصعب مهمة حفظ السلام.

ثانياً: تصاعد النزاعات العرقية والانقسامات الاجتماعية

تشكل الصراعات العرقية والانقسامات الاجتماعية في جنوب السودان أحد أبرز التحديات البنيوية التي تقف في طريق بناء دولة حديثة، مستقرة، وقابلة للحياة فمنذ استقلال البلاد عن السودان في عام 2011، لم تنعم الدولة الوليدة بالسلام طويل الأمد، بل دخلت في سلسلة من الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة، كان معظمها متمركزاً بشأن التنافس العرقي على السلطة والموارد، ما أدى إلى نتائج كارثية على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية⁽²⁴⁾.

لا يمكن فهم تعقيدات النزاع العرقي في جنوب السودان من دون الرجوع إلى التأثير الاستعماري وما بعد الاستقلال، فخلال الفترة الاستعمارية البريطانية (1899-1956)، اعتمدت الإدارة سياسة "فرق تسد"، من خلال إدارة جنوب السودان بمعزل عن الشمال، وعززت الهويات المحلية القبلية على حساب الهوية الوطنية الجامعة، وبعد الاستقلال عام 1956، استمرت الحكومات السودانية المتعاقبة في تهميش جنوب السودان اقتصاديا وسياسيا، ما أدى إلى اندلاع حربين أهليتين طويلتين (1955-1972، 1983-2005)، كانت خلفياتهما إثنية إلى حد بعيد، رغم أنها حملت طابعا سياسيا في ظاهرها⁽²⁵⁾.

وعلى الرغم من أن اتفاقية السلام الشامل الموقعة عام 2005 مهدت الطريق أمام استقلال جنوب السودان لاحقاً، إلا أنها لم تعالج الانقسامات الداخلية بين المكونات الجنوبية نفسها، بل انصرفت إلى تسوية الخلاف بين الشمال والجنوب ونتيجة لذلك، ورثت الدولة الوليدة بنية مجتمعية هشة، يغلب عليها الطابع القبلي، وضعف مؤسساتي، وفجوات في الهوية الوطنية، وهو ما أسهم لاحقاً في انفجار النزاع الداخلي،⁽²⁶⁾ وفي ديسمبر 2013، اندلع صراع دموي بين القوات الموالية للرئيس سلفا كير (من قبيلة الدينكا)، والقوات الموالية لنائبه السابق ريك مشار (من قبيلة النوير)، إثر اتهام الأخير بمحاولة انقلابية، وسرعان ما تحول النزاع من خلاف سياسي على السلطة إلى صراع إثني واسع النطاق، ارتكبت خلاله انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك القتل الجماعي، والاغتصاب، والتجنيد القسري للأطفال، والتطهير العرقي.

وقد أسفرت هذه الحرب عن مقتل ما لا يقل عن 400,000 شخص، وتشريد أكثر من 4 ملايين، بين نازح داخلي ولاجئ، وتدمير البنية التحتية في معظم أنحاء البلاد، وكرست هذه الحرب التباعد بين أكبر مجموعتين عرقيتين في البلاد -الدينكا والنوير- في حين تهمشت باقي المكونات

الإثنية، مثل الشك، والمورلي، والزاندي، والباريا، ما دفع بعضها لاحقاً إلى تشكيل ميليشيات محلية لحماية مصالحها، وزاد من تعقيد المشهد الأمني والاجتماعي، إذ تتعدد القبائل في جنوب السودان، ويزيد عددها عن 60 جماعة إثنية، تتوزع على نطاق جغرافي واسع، ولكل منها هويتها الثقافية ولغتها ولهجاتها وعاداتها، ومع غياب مشروع وطني موحد، أصبحت الولاءات القبلية بديلاً للهوية الوطنية، وتغلغت في مفاصل الدولة ومؤسساتها، فعلى سبيل المثال، سيطرت جماعة الدينكا -وهي الأكبر عدداً- على مراكز القرار في الرئاسة والجيش والمؤسسات السيادية، ما أثار استياء الجماعات الأخرى، خصوصاً النوير، التي رأت في ذلك إقصاء سياسياً وهيمنة أحادية على موارد الدولة ومصيرها، (27) (28) ونتيجة لهذا الاختلال، تشكلت بيئة سياسية تعتمد على المحاصصة القبلية في التعيينات الحكومية والعسكرية، ما أدى إلى تعزيز الانقسام بدلاً من تجاوزه، كما ظهرت النزاعات داخل الجماعة العرقية نفسها، وحدث بين فصائل مختلفة من النوير أو الدينكا، حينما تباينت مصالح القادة المحليين، مما يبين أن النزاع ليس فقط بين الإثنيات، بل في كثير من الأحيان داخل الإثنية الواحدة بسبب ضعف البنى المؤسسية.

إلى جانب الصراع على السلطة، يشكل التنافس على الموارد الطبيعية، لا سيما الأراضي والمياه والمراعي، وقوداً دائماً للنزاعات القبلية في جنوب السودان، لا سيما في المناطق الريفية، ففي ظل غياب التنمية، وهشاشة البنية التحتية، وندرة الموارد، وغياب آليات تقليدية لحل النزاعات، تتدخل مواجهات متكررة بين القبائل، خصوصاً خلال مواسم الجفاف أو الهجرة الموسمية للرعاة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك الصراعات المتكررة بين قبائل المورلي والدينكا بور في ولاية جونقلي، أو بين النوير والأنوك في أعالي النيل، وتستغل هذه النزاعات أحياناً من الفاعلين السياسيين الذين يسعون إلى تعبئة أنصارهم على أسس إثنية لضمان السيطرة المحلية، مما يؤدي إلى Eskere الصراع المحلي وتوسعه.

رغم توقيع "اتفاقية السلام المنشطة" في سبتمبر 2018، وتشكيل حكومة وحدة وطنية في 2020، إلا أن تنفيذ الاتفاق بقي هشاً ومقطعاً، بسبب استمرار انعدام الثقة بين القادة السياسيين، واستمرار الانقسامات الإثنية داخل الجيش والأجهزة الأمنية، كما إن الانتقال إلى نظام ديمقراطي تعددي لا يزال معطلاً في ظل غياب الإصلاحات المؤسسية، واستمرار النزاعات المحلية في العديد من الولايات.

وتتطلب معالجة الصراعات العرقية في جنوب السودان جملة من الإجراءات المتكاملة، تشمل إصلاح قطاع الأمن، وتعزيز سيادة القانون، وبناء مؤسسات دولة قادرة على تجاوز الانتماءات القبلية، إلى جانب إطلاق عمليات مصالحة شاملة يقودها المجتمع المدني، تستند إلى العدالة الانتقالية، وتعويض الضحايا، ودمج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية، كما إن التنمية الريفية وبناء الهوية الوطنية الشاملة يعدان من الركائز الأساسية لمنع تجدد النزاعات مستقبلاً⁽²⁹⁾.

ثالثاً: ضعف المؤسسات وبنية الحكم

يشكل ضعف المؤسسات العامة وبنية الحكم في السودان أحد العوامل الجوهرية التي تعيق تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتعزز مناخات النزاع، وتضعف فاعلية الدولة في التعامل مع التحديات المتعددة التي تواجهها البلاد، فمنذ الاستقلال، عانى السودان من اختلالات هيكلية في بناء مؤسسات الدولة الحديثة، إذ تغلبت النظم السلطوية والعسكرية على المؤسسات المدنية، مما أضعف من قدرتها على تقديم الخدمات العامة، وبسط سيادة القانون، وتحقيق التنمية المتوازنة⁽³⁰⁾.

1. مركزية السلطة وتهميش الأطراف

طوال عقود، اتسم نمط الحكم في السودان بالمركزية المفرطة، إذ احتكرت النخب السياسية والعسكرية في الخرطوم أدوات صنع القرار، على حساب الولايات والمناطق الطرفية، وهذا التمرکز أدى إلى غياب التمثيل المتوازن للمكونات الاجتماعية والإثنية، وأسهم في تراكم مشاعر التهميش والإقصاء، لا سيما في دارفور، وجبال النوبة، والنيل الأزرق، وشرق السودان، كما إن الحكومات المتعاقبة لم تضع استراتيجيات فعالة لإدماج هذه المناطق في البنية الإدارية والاقتصادية للدولة، الأمر الذي فاقم الهوة بين المركز والهامش، وأسهم في اندلاع التمردات المسلحة المتعددة، فضلاً عن أن غياب اللامركزية الحقيقية، سواء من خلال الحكم الفيدرالي أو السلطات المحلية المنتخبة، حرم المجتمعات المحلية من حقها في إدارة شؤونها، وتحديد أولوياتها التنموية، مما خلق فجوات كبيرة بين احتياجات السكان وسياسات الدولة المركزية⁽³¹⁾.

2. ضعف البنية المؤسسية والقانونية

تعاني مؤسسات الدولة في السودان من ضعف بنيوي مزمن، سواء من حيث البنية التشريعية، أو القدرات التنفيذية، أو استقلالية القضاء، فعلى سبيل المثال، تعرض الجهاز القضائي لتسييس ممنهج خلال العقود الماضية، مما قوض قدرته على تحقيق العدالة والمساءلة، لا سيما في قضايا

انتهاكات حقوق الإنسان والفساد، أما الأجهزة الأمنية، فقد خضعت لسيطرة أجهزة موازية وغير خاضعة للرقابة المؤسسية، مثل جهاز الأمن والمخابرات، وقوات الدعم السريع، التي نمت خارج إطار الجيش الرسمي، وهو ما أدى إلى ازدواجية في السلطة الأمنية، وأضعف من هبة الدولة ووحدة قرارها العسكري، وقد تجلّى هذا الخلل بوضوح في النزاع الدامي الذي اندلع في أبريل 2023 بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، ما كشف عن غياب بنية أمنية موحدة قادرة على احتواء الأزمات، كذلك، فإن المؤسسات الرقابية مثل ديوان المراجعة، والمفوضيات المستقلة، تعاني من ضعف الموارد، وضبابية الصلاحيات، وغياب الاستقلالية، مما يجعلها عاجزة عن أداء دورها في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، ويؤدي هذا إلى استمرار نهج المحاباة والزيونية في إدارة الدولة، وهو ما يضعف من ثقة المواطنين في مؤسسات الحكم⁽³²⁾.

3. فشل عمليات الإصلاح والتحول الديمقراطي

رغم تعاقب الفترات الانتقالية التي حملت آملاً بالإصلاح، فإنها لم تتجح في إحداث تحولات هيكلية في بنية الحكم فالفتره الانتقالية التي أعقبت ثورة ديسمبر 2018، ورغم ما حملته من دعم شعبي واسع، واجهت عقبات كبيرة في مجال تفكيك دولة التمكين، وإعادة بناء مؤسسات مدنية قائمة على الكفاءة والمساءلة، وقد فشلت تلك المرحلة في تحقيق التوازن بين المكونين المدني والعسكري، وأدت التنازلات السياسية إلى هيمنة العسكر مجدداً على مفاصل السلطة، كما إن الانقسامات داخل قوى الثورة، وتضارب الرؤى بين الفاعلين السياسيين، أضعف من قدرة الحكومة الانتقالية على تنفيذ الإصلاحات الضرورية، لا سيما في مجالات العدالة الانتقالية، وإصلاح المنظومة الأمنية، وبناء جهاز إداري فعال⁽³³⁾.

4. الأثر على السلم الأهلي والتنمية

أدى ضعف مؤسسات الحكم إلى نتائج كارثية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي. فعجزت الدولة عن توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم، والصحة، والمياه، والكهرباء، زاد من الفقر والبطالة، ودفع قطاعات واسعة من السكان إلى فقدان الثقة في الدولة كمؤسسة جامعة، كما إن غياب العدالة الإدارية والاجتماعية كان من أبرز العوامل التي دفعت بعض الجماعات للجوء إلى العنف كوسيلة للتعبير عن مطالبها، في ظل غياب قنوات سلمية فعالة، على المدى البعيد، فإن استمرار

هذا الضعف المؤسساتي سيحول من دون تنفيذ أي تسوية سياسية شاملة، وسيظل عائقا رئيسا أمام جهود بناء السلام، والتنمية المستدامة، والتحول الديمقراطي⁽³⁴⁾.

أ. الحدود الضبابية لدور الأمم المتحدة ومهامها المتعددة

تواجه بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) تحديات متعلقة بطبيعة ولايتها الموسعة، التي تشمل طيفا واسعا من المهمات الأمنية والإنسانية والسياسية، وتتمثل بالآتي⁽³⁵⁾:

- **ازدواجية المهمات وتضخم الولاية:** البعثة كُلفت بمهام متداخلة تشمل حماية المدنيين دعم الحكومة الانتقالية، وبناء القدرات المؤسسية، ودعم سيادة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان، ودعم برامج التنمية والإغاثة، هذا التداخل في المهمات جعل من الصعب تحديد أولويات العمل، وأدى إلى تشتت الموارد وفقدان التركيز في التنفيذ الميداني.
- **قصور في حماية المدنيين:** رغم إنشاء مراكز لحماية المدنيين داخل قواعد الأمم المتحدة، إلا أن التجربة الميدانية أظهرت عجز هذه المراكز عن تأمين الحماية الكاملة، لا سيما خلال أحداث عنف كبيرة، مثل الهجوم على معسكر بور، أو أحداث مدينة Bentiu، هذا القصور أضعف ثقة السكان المحليين في دور الأمم المتحدة، وطرح تساؤلات بشأن مدى فاعلية الآليات الأمنية في مناطق النزاع.

ب. ضعف التمويل والتنسيق الدولي

تعاني جهود بناء السلام في جنوب السودان من عجز مالي مزمن وتباين في استراتيجيات الجهات الداعمة، ما يؤثر في قدرة البعثة الأممية على تنفيذ برامجها.

- **أزمة التمويل:** في ظل تعدد الأزمات العالمية، من تغير مناخي إلى أزمات لجوء ونزوح في مناطق أخرى، تراجعت أولوية جنوب السودان في أجندة التمويل الدولي، وهذا الانكماش في الدعم المالي ترك فجوات كبيرة في قدرات البعثة على تنفيذ خطط الحماية، والتنمية، والإصلاح المؤسسي.
- **نقص التنسيق بين الشركاء الدوليين:** توجد فجوة كبيرة في التنسيق بين الوكالات الأممية، والمانحين الدوليين، والمنظمات الإقليمية، وهذا الضعف التنسيقي يؤدي إلى تكرار البرامج، وهدر الموارد، وانعدام الأثر المستدام في العديد من المبادرات الميدانية⁽³⁶⁾.

ج. التحديات الإنسانية والاجتماعية

لا يمكن تحقيق السلام في جنوب السودان من دون معالجة الأزمات الإنسانية والاجتماعية التي تثقل كاهل السكان، وتعيق جهود الاستقرار والتنمية، فالوضع الإنساني المتدهور، والتفاوتات الاجتماعية الحادة، تخلق بيئة خصبة لعودة النزاع وتفشي الفوضى، ومن أهمها الآتي:

- الكوارث الإنسانية المتلاحقة: يعاني جنوب السودان من واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، إذ تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن ما يزيد على 9 ملايين شخص -أي أكثر من 70% من السكان- يحتاجون إلى مساعدات إنسانية عاجلة، تفاقمت هذه الأوضاع نتيجة التغيرات المناخية، وتكرار موجات الجفاف والفيضانات، إلى جانب استمرار النزاع المسلح، كما إن انعدام الأمن الغذائي الحاد دفع ملايين إلى حافة المجاعة، بينما فشلت الجهود الحكومية والدولية في إيجاد حلول مستدامة لتوفير الغذاء والمأوى والرعاية الصحية، ويؤدي النزوح الجماعي داخليا وفي دول الجوار إلى تآكل النسيج الاجتماعي، وتعطيل آليات التماسك الوطني، وهو ما يشكل تحديا مباشرا أمام أي عملية لبناء السلام المجتمعي الشامل⁽³⁷⁾.

- انتهاكات حقوق الإنسان والعنف القائم على النوع الاجتماعي: يستخدم العنف الجنسي في جنوب السودان كسلاح من أسلحة الحرب، إذ تتعرض النساء والفتيات لاعتداءات ممنهجة في سياقات النزاع والمخيمات وحتى ضمن القوات النظامية، وتوثق تقارير منظمات حقوق الإنسان مئات الحالات من الاغتصاب الجماعي والانتهاكات المرتكبة من جماعات مسلحة، بل ومن بعض عناصر قوات الأمن الحكومية. تفاقم هذه الظواهر؛ يؤكد عمق أزمة الحوكمة، وغياب المساءلة القانونية، إذ إن معظم هذه الجرائم تمر ممن دون محاسبة، نظرا لضعف المؤسسات القضائية، وتفشي ثقافة الإفلات من العقاب، كما إن هذه الانتهاكات تسهم في إطالة أمد الصراع من خلال تكريس روح الانتقام، وتفكيك الروابط الاجتماعية بين المجموعات المحلية⁽³⁸⁾.

الخاتمة

ظهر دور الأمم المتحدة في جنوب السودان أهمية العمل الدولي لبناء السلام في الدول التي تعاني من النزاعات، إذ أسهمت بعثات الأمم المتحدة في الحد من العنف، وحماية المدنيين، وتعزيز الحوار بين الأطراف المتصارعة، ومع ذلك، فإن تحقيق السلام الدائم يتطلب تضافر الجهود الدولية مع جهود الحكومة والمجتمع المحلي، فضلاً عن معالجة الأسباب الجذرية للصراع، مثل الفقر، والنزاعات العرقية، وتبقى تجربة جنوب السودان مثالاً على أهمية استمرار الدعم الأممي والتعاون الإقليمي لضمان استقرار الدولة، وتحقيق التنمية المستدامة لشعبها.

ويمكن ملاحظة جملة من النتائج في هذه الدراسة، وهي:

1. نجحت الأمم المتحدة جزئياً في حماية المدنيين، وأسهمت في إنشاء مناطق حماية للمدنيين خلال النزاعات الأهلية، لا سيما بعد 2013، لكن قدرتها على تغطية المناطق جميعاً كانت محدودة بسبب ضعف الموارد والتحديات اللوجستية.
2. دور فعال في الوساطة ودعم اتفاقيات السلام خصوصاً مبادرة الإيغاد، ولعبت دوراً داعماً في تنفيذ اتفاقية السلام المعاد تنشيطها عام 2018.
3. ضعف التنسيق بين الأمم المتحدة والحكومة المحلية التي شهدت توترات، مما أثر على فاعلية بعض البرامج، لا سيما تلك المرتبطة بإصلاح قطاع الأمن والعدالة.
4. جهود محدودة في معالجة جذور الصراع من خلال تركيز جهود الأمم المتحدة على إدارة الأزمات أكثر من التعامل مع الأسباب العميقة للنزاع مثل التهميش العرقي، والفساد، وسوء توزيع الموارد.
5. اعتمدت البعثة في أنشطتها على التمويل والدعم الخارجي والدولي مما أثر على استقرار أنشطتها، لا سيما في فترات انسحاب بعض الدول المانحة أو تخفيض مساهماتها.
6. الدور الإنساني كان أكثر بروزاً من الدور السياسي من خلال مساهمة الأمم المتحدة بفاعلية في إيصال المساعدات الإنسانية، لا سيما في مناطق النزوح والمجاعات، ولكن لم يكن لها التأثير السياسي القوي المتوقع لحل النزاع.

المصادر

- (1) أحمد عبد الأمير الأنباري، الصراع في جنوب السودان الأسباب والنتائج، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بغداد -مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية- قسم الدراسات الاستراتيجية، المجلد 9، العدد 33، 2020، ص203-204.
- (2) سارة عبد السلام الشربيني، أثر الصراع السياسي على الاستقرار في جنوب السودان، المركز الديمقراطي العربي-الدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2020، متاح على الرابط الآتي: <https://democraticac.de/> تاريخ الزيارة 2025/7/2.
- (3) سارة عبد السلام الشربيني، مصدر سبق ذكره.
- (4) أحمد عبد الأمير الأنباري، مصدر سبق ذكره، ص212.
- (5) محمود أكرت، المعارضة في جنوب السودان: بين الواقع وتحديات النضج السياسي، 2024 متاح على الرابط الآتي: <https://www.aljazeera.net/amp/blogs/2024/10/12> تاريخ الزيارة 2025/7/10.
- (6) سارة عبد السلام الشربيني، مصدر سبق ذكره.
- (7) أحمد عبد الأمير الأنباري، مصدر سبق ذكره، ص222.
- (8) سعيد إسماعيل ندا، الصراع في جنوب السودان مستقبل التسوية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة- قطر، ص30.
- (9) صونية مسعودي إشكالية بناء الدولة في جنوب السودان (2005-2019)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2022، ص144-145.
- (10) المصدر نفسه، ص146.
- (11) سماح سيد راضي وآخرون، دور الأمم المتحدة في بناء السلام في دولة جنوب السودان 2011-2021، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، العدد26، 2025، ص162.
- (12) سماح سيد راضي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص162.
- (13) ينظر إلى: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الحالة في أبيي، 26 يوليو 2011 متاح على الرابط الآتي: <https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n11/429/77/pdf/n1142977.pdf> تاريخ الزيارة 20025/7/5.
- (14) سماح سيد راضي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص163-146.
- (15) تقرير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان، 15 نوفمبر 2018، متاح على الرابط الآتي: [http://undocs.org/ar/S/RES/2445\(2018\)](http://undocs.org/ar/S/RES/2445(2018)) تاريخ الزيارة 2025/7/15.
- (16) سماح سيد راضي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص164.
- (17) ينظر إلى: قرار مجلس الأمم رقم 2206 في جلسته 7396 المعقودة في 3 آذار/مارس 2018، متاح على الرابط الآتي: <https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n15/057/09/pdf/n1505709.pdf> تاريخ الزيارة 2025/7/7.
- (18) سماح سيد راضي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص166 وما يليها.
- (19) انظر تقرير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان، مصدر سبق ذكره.
- (20) سماح سيد راضي وآخرون، "دور الأمم المتحدة في بناء السلام في دولة جنوب السودان 2011-2021"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، العدد 26، 2025، ص162.
- (21) آدم محمد أحمد عبدالله، "الحرب الأهلية في دولة جنوب السودان وأثرها على دول الجوار"، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السودانية، العدد 5، 2015، ص85-101.
- (22) أيمن شبانة، "جنوب السودان واتفاق فبراير: تقاسم السلطة وانعدام الثقة"، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، العدد 58، أبريل 2015، ص112-127.
- (23) أيمن شبانة، "آفاق التسوية السياسية في جنوب السودان"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 204، أبريل 2016، ص44-59.

- (24) سماح سيد راضي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص163.
- (25) شيماء محيي الدين، "الصراع في السودان: الأسباب والتداعيات والمآلات المستقبلية"، مجلة مستقبل الصراع، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناية، العدد 11، 2024، ص88-105.
- (26) محمد الخير عمر، "الهوية وإدارة التنوع في السودان: تحديات بناء الدولة وتحقيق السلام"، مجلة الدراسات الإفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، العدد 19، 2023، ص34-56.
- (27) و(27) محمد علي عبد الرحمن، "أثر القبلية في الاستقرار السياسي في السودان: حالة دارفور أنموذجاً"، مجلة دراسات الشرق الأوسط، جامعة الموصل، المجلد 8، العدد 2، 2022، ص97-115.
- (28) محمد علي عبد الرحمن، "أثر القبلية في الاستقرار السياسي في السودان: حالة دارفور أنموذجاً"، مجلة دراسات الشرق الأوسط، جامعة الموصل، المجلد 8، العدد 2، 2022، ص97-115.
- (29) شيماء محيي الدين، مصدر سبق ذكره، ص113.
- (30) نهى أحمد عبد الرحمن أبو العنين، "التوقيع على ميثاق حكومة السلام والوحدة وأثره على وحدة السودان"، مجلة الديمقراطية، المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد 61، 2025، ص143-160.
- (31) محمد علي عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص117.
- (32) إسماعيل محمد الحسن، "ضعف مؤسسات الدولة السودانية وأثره في تفاقم النزاعات الإثنية"، مجلة بحوث سياسية، جامعة الخرطوم، العدد 33، 2021، ص118-134.
- (33) المصدر نفسه، ص135.
- (34) طارق عبد الله الطيب، "دور المجتمع الدولي في تسوية النزاعات الداخلية في السودان: قراءة في اتفاقية جوبا للسلام"، مجلة القانون والسياسة، جامعة النهرين، المجلد 12، العدد 1، 2023، ص203-225.
- (35) محمد علي عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص120.
- (36) محمد آكوت، جنوب السودان وتحديات تنفيذ اتفاق السلام، 2024 متاح على الرابط الآتي، <https://www.aljazeera.net/amp/blogs/2024/2025/7/21> تأريخ الزيارة.
- (37) المصدر نفسه، ص10.
- (38) مشير عبد القوي العثماني، تقرير المصير وتحديات بناء السلام جمهورية جنوب السودان أنموذجاً، المنظمة العربية للقانون الدستوري، أكاديمية القانون الدستوري- الدورة السادسة، 2021، تونس، 2022، ص9.